



جمعية التنمية الأهلية بمرية

اجراءات ملف تقييم مخاطر غسل
الأموال وتمويل الإرهاب



مقدمة

تؤمن الجمعية بأهمية تطبيق أفضل الممارسات الإدارية والرقابية لتعزيز النزاهة والشفافية وحماية موارد الجمعية من أي مخاطر مالية أو تنظيمية قد تؤثر على أعمالها أو سمعتها، ومن أبرزها مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وانطلاقاً من التزام الجمعية بالأنظمة والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية، فقد تم إعداد هذا التقييم بهدف تحديد وفهم وتحليل المخاطر المحتملة التي قد تواجه الجمعية، ووضع الإجراءات الوقائية والتصحيحية المناسبة للحد منها، بما يسهم في تعزيز الامتثال ورفع كفاءة الرقابة الداخلية وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

ويعد تقييم المخاطر جزءاً أساسياً من منظومة الحوكمة وإدارة الامتثال في الجمعية، حيث يساعد على اتخاذ القرارات المناسبة وتحسين كفاءة الإجراءات والضوابط الرقابية.

أولاً: تحديد المخاطر

تهدف عملية تحديد المخاطر إلى التعرف بشكل شامل ومنهجي على كافة المخاطر التي قد تواجه الجمعية أو تؤثر على قدرتها في تحقيق أهدافها ورسالتها التنموية.

وتشمل عملية تحديد المخاطر دراسة جميع العوامل الداخلية والخارجية التي قد ينتج عنها آثار مالية أو إدارية أو قانونية أو تقنية أو تشغيلية، سواء كانت تلك المخاطر تحت السيطرة المباشرة للجمعية أو خارجة عن نطاق تحكمها.

كما تراعي الجمعية عند تحديد المخاطر ما يلي:

- احتمالية تعرض الجمعية للاستغلال في عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.
- المخاطر المرتبطة بالتبرعات والمنح والإيرادات المالية.
- المخاطر التقنية المتعلقة بحماية البيانات والمعلومات.
- المخاطر الإدارية والتنظيمية والتشغيلية.
- المخاطر القانونية والتشريعية.
- المخاطر المرتبطة بالموارد البشرية.
- المخاطر البيئية والطوارئ والكوارث.

وتؤكد الجمعية أهمية عدم إغفال أي مخاطر مهما بدت منخفضة الأثر، حيث قد تتراكم بعض المخاطر الصغيرة وتتفاعل مع ظروف أخرى لتؤدي إلى آثار سلبية كبيرة، أو قد تفتح فرصاً لتحسين الأداء وتطوير الإجراءات.

ومن أمثلة ذلك:

- الاعتماد على مصدر تمويل واحد فقط.
- ضعف الرقابة على العمليات المالية.



- عدم تنوع مصادر الإيرادات.
- محدودية الحلول التقنية المستخدمة.
- ضعف الوعي لدى العاملين بالأنظمة والتعليمات الرقابية.

ثانياً: تقييم المخاطر

تهدف عملية تقييم المخاطر إلى تحليل وفهم طبيعة المخاطر ومستوى تأثيرها واحتمالية حدوثها، وذلك باستخدام أساليب تقييم نوعية وكمية تساعد الجمعية على تحديد مستوى الخطورة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وتشمل عملية تقييم المخاطر ما يلي:

١. تحديد نوع الخطر ومصدره.
٢. قياس احتمالية حدوث الخطر.
٣. تحديد حجم الأثر المتوقع على الجمعية.
٤. تقييم فعالية الضوابط الحالية.
٥. تحديد مستوى الخطورة النهائي.
٦. مقارنة مستوى الخطر بحدود القبول المعتمدة لدى الجمعية.
٧. تحديد الحاجة إلى إجراءات إضافية لمعالجة أو تقليل الخطر.

وتحرص الجمعية على توثيق نتائج تقييم المخاطر وحفظها ومراجعتها بشكل دوري، مع مشاركة النتائج مع أصحاب الصلاحية والمعنيين لاتخاذ الإجراءات المناسبة واعتماد خطط المعالجة.

ثالثاً: معالجة المخاطر

تهدف عملية معالجة المخاطر إلى اختيار أفضل الوسائل والإجراءات المناسبة للحد من المخاطر وتقليل آثارها السلبية، مع تحقيق التوازن بين تكلفة المعالجة والعوائد المتوقعة منها.

وتشمل عملية معالجة المخاطر ما يلي:

- وضع خطط وإجراءات تصحيحية واضحة.
- تحديد المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بتنفيذ المعالجة.
- توفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة.
- تحديد مؤشرات أداء لقياس فعالية المعالجة.
- متابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية بشكل دوري.
- مراجعة وتحديث خطط المعالجة باستمرار.

وتعتمد الجمعية في التعامل مع المخاطر على عدد من الأساليب، ومنها:



١- إنهاء الخطر

ويتمثل في إيقاف أو منع النشاط أو الإجراء الذي يؤدي إلى الخطر.

٢- تجنب الخطر

ويكون بتجنب الدخول في ممارسات أو علاقات قد تؤدي إلى مخاطر مرتفعة.

٣- معالجة الخطر

وذلك عبر تطبيق إجراءات وضوابط تقلل من احتمالية وقوع الخطر أو تأثيره.

٤- تقبل الخطر

ويستخدم في الحالات منخفضة التأثير التي يمكن السيطرة عليها ومراقبتها.

رابعاً: جدول المخاطر المتأصلة والكامنة

م	نوع المخاطرة	أسلوب التعامل	آلية المعالجة	مستوى التأثير	مستوى الخطورة	وصف المخاطرة
1	مالية	إنهاء	تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديثها بشكل مستمر	عالي	عالي	تعرض الجمعية لمخاطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
2	مالية	إنهاء	تطبيق الميثاق الأخلاقي وتعزيز الرقابة الداخلية	متوسط	عالي	تعرض أحد منسوبي الجمعية للرشوة أو الفساد المالي
3	مالية وإدارية	تجنب	تطبيق سياسة تعارض المصالح والإفصاح الدوري	متوسط	عالي	تعارض المصالح بين العاملين أو الأطراف ذات العلاقة
4	مالية	معالجة	تنويع مصادر الإيرادات وضبط المصروفات	متوسط	متوسط	عدم الوفاء بالالتزامات المالية
5	تقنية	معالجة	تطوير أنظمة الحماية وأخذ نسخ احتياطية دورية	عالي	عالي	اختراق الأنظمة أو تسرب المعلومات والبيانات
6	تنظيمية وإدارية	معالجة	تفعيل لوائح الصلاحيات والتفويض الإداري	منخفض	متوسط	مركزية اتخاذ القرار وتأخر الإجراءات
7	موارد بشرية	معالجة	توفير بيئة عمل جاذبة وبرامج تحفيزية	متوسط	منخفض	تسرب الكفاءات والخبرات الوظيفية
8	البرامج والمشاريع	معالجة	تطوير أنظمة المتابعة والتقييم وتحسين التواصل	متوسط	منخفض	ضعف إدارة البرامج والمبادرات التنموية



م	نوع المخاطرة	أسلوب التعامل	آلية المعالجة	مستوى التأثير	مستوى الخطورة	وصف المخاطرة
9	قانونية وتشريعية	تقبل	المتابعة المستمرة للتحديثات النظامية	منخفض	منخفض	التغيرات في الأنظمة والتعليمات الحكومية
10	بيئية	تقبل	تجهيز المرافق بما يتوافق مع معايير الوصول الشامل	منخفض	منخفض	عدم تهيئة المرافق لذوي الإعاقة
11	بيئية	معالجة	إعداد خطط إخلاء وتوفير أدوات السلامة	عالي	متوسط	مخاطر الحريق والطوارئ
12	بيئية وأمنية	تجنب	تركيب كاميرات مراقبة وتأمين المستندات المهمة	متوسط	منخفض	السرقية أو فقدان المستندات والممتلكات
13	بيئية	معالجة	حفظ الوثائق إلكترونياً وتوفير وسائل الحماية	منخفض	منخفض	تلف الوثائق والأرشيف

خامساً: التدابير الوقائية للحد من المخاطر

تلتزم الجمعية بتطبيق عدد من التدابير الوقائية، من أبرزها:

١. تطبيق سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
٢. التحقق من هوية المتبرعين والمستفيدين.
٣. الاحتفاظ بالسجلات والوثائق المالية وفق المدد النظامية.
٤. تعزيز الرقابة على العمليات المالية والتبرعات.
٥. استخدام الأنظمة التقنية الآمنة لحفظ البيانات.
٦. تدريب العاملين ورفع مستوى الوعي لديهم.
٧. تطوير أنظمة الحوكمة والرقابة الداخلية.
٨. تعزيز الشفافية والإفصاح المالي والإداري.
٩. عدم التعامل مع أي جهات أو أفراد مدرجين ضمن قوائم الحظر أو الإرهاب.
١٠. التعاون مع الجهات الرقابية والأمنية المختصة.

سادساً: المراجعة والتحديث

تقوم الجمعية بمراجعة تقييم المخاطر بشكل دوري أو عند حدوث أي تغييرات جوهرية في الأنظمة أو العمليات أو مصادر التمويل، وذلك لضمان فعالية الإجراءات الرقابية واستمرارية الامتثال للأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.

كما يتم تحديث خطط المعالجة والإجراءات الوقائية وفقاً لنتائج التقييم والمستجدات التنظيمية والتشغيلية.



المملكة العربية السعودية
وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية
جمعية التنمية الأهلية بمرية
ترخيص رقم: ٤٠٥١

اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد هذه السياسة من مجلس ادارة جمعية التنمية الأهلية بمرية بتاريخ ١٢ رجب ١٤٤٧ هـ
الموافق ١ / ١ / ٢٠٢٦ م